Journal of Economics and Political Sciences مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية
Vol. 21, No. 1, Jun, 2024, 62-100 المجلد 21، العدد 1، يونيو 2024، 62-100

المعوقات التي تواجه لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

" دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية"

أميرة العريبي[1]، نبيل العريبي[2]، عماد البرغثي[3]

[1] ماجستير محاسبة، موظفة في مصرف الوحدة بنغازي

[3،2] أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المعوقات التي تواجه أعضاء لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية. ولغرض تحقيق هدف هذه الدراسة أُتّبع المنهج الاستنباطي، وقد صُممت استبانة بوصفها أداة لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات: تمثلت الفئة الأولى في رؤساء لجان المراجعة وأعضائها بالمصارف التجارية الليبية، وتمثلت الفئة الثانية في المراجعين الداخليين بالمصارف التجارية الليبية، وتمثلت الفئة الثالثة في المحاسبين بالمصارف التجارية .ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وجود معوقات تواجه لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية، كما استنتجت الدراسة أن لكفاءة أعضاء لجان المراجعة دور مهم في أداء اللجنة لمهامها، والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية، وكذلك بينت الدراسة وجود معوقات تتمثل في عدم التنسيق بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي ، وأظهرت نتائج الدراسة أيضا وجود معوقات في غياب التواصل الفعال بين لجان المراجعة وباقي اللجان ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مما يحد من عمل اللجنة، حيث لا تهتم اللجنة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالمصرف، وتوصي الدراسة بالاهتمام بتطوير دور لجان المراجعة وبذل العناية الكافية؛ لتحدّ من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وكذلك زيادة الاهتمام بكفاءة أعضائها، والعمل على التنسيق المستمر بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي؛ لزيادة فاعلية دور هذه اللجان ، والعمل بتضافر الجهود وتحديث مهام اللجنة ومسؤولياتها وذلك من خلال تفعيل دورها الرقابي كما هو محدد بالدليل الذي أصدره مصرف ليبيا المركزي في عام 2010م؛ لما له من دور فعال في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية.

الكلمات المفتاحية: لجان المراجعة، المحاسبة الابداعية، الحوكمة، المراجعة الداخلية.

Corresponding author. Email: amiraalshrif46@gmail.com:

Received 8/5/2024; Accepted 1/6/2024--; Available online 30/6/ 2024

1-مقدمة:

إن المعلومات المحاسبية الظاهرة في التقارير المالية ينبغي لها أن تعكس الصورة الحقيقية لنشاطات الشركات وأعمالها لمدة زمنية محددة؛ ليتسنى من خلالها تقييم وضع الشركة والحكم على كفاءة أدائها المالي حتى تتمكن جميع الأطراف ذات العلاقة من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، (الفتلاوي والمشهداني، 2012) وقد تتعرض هذه المعلومات إلى التلاعب والتحريف من قبل إدارات الشركات من أجل تحقيق أهدافها الخاصة التي قد تكون على حساب الأطراف ذات العلاقة من خلال ممارسة بعض الأساليب غير الأخلاقية التي تؤدي إلى إظهار نتيجة أعمال الشركة على خلاف حقيقتها بالشكل الذي يحقق لها تلك الأهداف، وتعرف تلك الأساليب بالمحاسبة الإبداعية (أحمد، 2016) .

قد كانت نتيجة هذا التلاعب والتحريف انهيار العديد من الشركات الكبرى حول العالم، الأمر الذي أثار اهتمام المنظمات والهيئات المهنية في الدول المتقدمة بضرورة إيجاد آليات تقوم بمراقبة سلوك الإدارة وتكشف عن الغش والتلاعب الذي تمارسه، وهو الذي يطلق عليه (ممارسات المحاسبة الإبداعية) ومن ثمّ زيادة الثقة بالتقارير المالية وترشيد القرارات المبنية على تلك المعلومات مما أدى إلى ظهور فكرة لجان المراجعة (الشرع، 2017) .

في عام 1940م اقترحت هيئة الأوراق المالية الأمريكية تشكيل لجان المراجعة على إثر قيام شركة روبنز بالتزوير في تقاريرها المالية، وفي عام 1967م أوصت اللجنة التنفيذية لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي الشركات المساهمة جميعا بتشكيل لجان مراجعة مكونة من أعضاء مستقلين (السرطاوي وآخرون، 2013) .

ولم تكن الدول العربية في معزل عن ذلك، بل ظهرت فكرة لجان المراجعة أيضا في العديد من دول الوطن العربي كالمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، والأردن، وسوريا،(عيسى ويحي، 2015) وكذلك في ليبيا حيث أصدر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي القرار رقم (20) لسنة 2010م، باعتماد دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي الليبي، الذي أُشير في الفصل الرابع منه إلى لجنة المراجعة وبيان أهدافها وتكوينها واجتماعاتها ومهامها (دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الليبي، 2010) .

ولكي تستطيع هذه اللجان القيام بالأنشطة والمهام التي تساعدها في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية، ومن ثم تحسين جودة المعلومات المحاسبية وزيادة الثقة فيها لا بد من أن تتوافر فيها خصائص معينة لزيادة فاعليتها، وتتمثل في: حجم اللجنة، الخبرة والمعرفة المالية التي يمتلكها أعضاء اللجنة، درجة استقلاليتهم، تكرار اجتماعات اللجنة، توفير الإمكانات المناسبة للجنة، وجود تواصل فعال بين اللجنة

وبين باقي اللجان والمجلس والإدارة التنفيذية، تقييم أعمال اللجنة وكل عضو فيها، التنسيق مع المراجع الخارجي والاستفادة من عمله وخبراته، (عبدالفتاح، 2013) حيث إن انعدام وفرة مثل هذه الخصائص سيمثل عائقا لقيام لجنة المراجعة بممارسة أنشطتها اللازمة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ومن هنا تسعى هذه الدراسة لبيان المعوقات التي تواجه لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف التجارية الليبية.

2-مشكلة الدراسة:

حدثت الانهيارات المالية للشركات العالمية مثل شركة Enron وشركة World com نتيجة وجود تحسينات صورية (غير حقيقية) في القوائم المالية بسبب استغلال المرونة في الاختيار بين البدائل المتاحة للسياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد التقديرات المحاسبية بما يخدم أهداف الإدارة دون أهداف الشركة، وهو ما يطلق عليه مصطلح المحاسبة الإبداعية (عبد الحليم، 2012).

وقد كانت نتيجة تلك الانهيارات توجه كلّ من مجلس الإدارة والمشرعين والباحثين لإيجاد آليات مناسبة تحد من الممارسات المحاسبية المضللة، وتضمن اختيار سياسات إدارية ومحاسبية مناسبة ينتج عنها تقارير مالية موثوق بها خالية من التضليل والغش، وذلك من خلال إيجاد جهة إشرافيه رقابية تعمل إلى جانب الإدارة وتقوم بالعديد من المهام، منها مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة وتقديرات الإدارة بما يحقق أهداف الشركة، وبذلك تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وهي ما يعرف بلجان المراجعة (حمادة، 2010) .

وقد قابل ذلك ظهور العديد من التشريعات والقوانين والقرارات في كثير من دول العالم كقانون Sarbanes Oxley في الولايات المتحدة الأمريكية في يوليو 2002م ، وعلى المستوى العربي شاع أيضا الاهتمام بمسألة لجان المراجعة في العديد من الدول، وهي (المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، الأردن، سوريا) (عيسى ويحيى، 2015) .

وفي ليبيا أصدر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي القرار رقم (20) لسنة 2010م باعتماد دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي الليبي، الذي أُشير في الفصل الرابع منه إلى لجنة المراجعة وبيان أهدافها وتكوينها واجتماعاتها ومهامها (دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الليبي، 2010) .

وقد أشارت أدبيات الفكر المحاسبي إلى أن لجان المراجعة في العديد من الشركات في دول مختلفة من العالم تواجه عدة معوقات تحد من فاعليتها، وهي: عدم كفاءة أعضاء اللجنة، عدم الإعداد لاجتماعات اللجنة بطريقة منظمة، عدم توفير الإمكانات المناسبة للجنة، عدم وجود تواصل فعال بين اللجنة وبين

باقي اللجان والمجلس والإدارة التنفيذية، عدم تقييم أعمال اللجنة وكل عضو فيها، عدم التنسيق مع المراجع الخارجي والاستفادة من عمله وخبراته (عبد الفتاح، 2013) .

ونظرا لأن المعوقات التي تواجه لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية لا تزال قيد البحث كما أنها تختلف من بيئة لأخرى؛ كان لا بد من دراسة هذه المعوقات في البيئة الليبية، وبذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما المعوقات التي تواجه لجان المراجعة العاملة في المصارف التجارية الليبية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيس لمشكلة الدراسة، لا بد من دراسة التساؤلات الفرعية التالية:

– هل هناك معوقات متعلقة بنقص كفاءة أعضاء لجان المراجعة العاملة في المصارف التجارية الليبية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟

– هل هناك معوقات متعلقة بعدم التنسيق بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي مما يضعف عمل لجان المراجعة العاملة في المصارف التجارية الليبية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟

– هل هناك معوقات متعلقة بغياب التواصل بين لجان المراجعة وباقي اللجان ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مما يضعف عمل لجان المراجعة العاملة في المصارف التجارية الليبية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟

– هل هناك معوقات متعلقة بعدم تقييم أعمال لجان المراجعة وكل عضو فيها مما يضعف عمل لجان المراجعة العاملة في المصارف التجارية الليبية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟

3 – هدف الدراسة. يتمثل الهدف الرئيس من هذه الدراسة في التعرف على المعوقات التي تواجه لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف التجارية الليبية، ولا بد لتحقق هذا الهدف من تحقيق الأهداف التالية:

– التعرف على المعوقات ذات العلاقة بكفاءة أعضاء لجنة المراجعة في المصارف التجارية الليبية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

– التعرف على المعوقات ذات العلاقة بالتنسيق بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي في المصارف التجارية الليبية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

– التعرف على المعوقات ذات العلاقة بالتواصل بين لجان المراجعة وباقي اللجان ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المصارف التجارية الليبية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

– التعرف على المعوقات ذات العلاقة بتقييم أعمال لجان المراجعة وكل عضو فيها في المصارف التجارية الليبية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

4. أهمية الدراسة.

تنبع أهمية الدراسة في التحديد الواضح للمعوقات التي تحد من فاعلية لجان المراجعة عند ممارسة أنشطتها المختلفة ؛ للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف التجارية الليبية كما تكمن أهمية هذه الدراسة أيضا في أنها تتناول موضوعاً مهما وهو "المحاسبة الإبداعية" لما لها من أهتمام متزايد في العديد من الدول مما يجعل هذا البحث مرتبطاً بالجدل المجتمعي القائم حول كفاءة عمل لجان المراجعة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، بالإضافة إلى أن مثل هذه الدراسات يمكن أن تسهم في بيان مواطن الضعف والقوة لعمل لجان المراجعة ، مما تدفع جهات الإختصاص بأن تهتم بلجان المراجعة وتفعيل دورها بشكل الصحيح للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف التجارية الليبية .

5 –فرضيات الدراسات:

بعد الاطلاع على أدبيات الدراسة وإطارها النظري، ومن خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة الرئيسة والفرعية (معوقات لجان المراجعة) التي تؤثر على الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بوصفها متغيرا تابعا، كانت صياغة فرضية الدراسة الرئيسة وفق ما يلي:

"توجد معوقات تواجه لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف التجارية الليبية"

ويمكن قياس الفرضية الرئيسة من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: "توجد معوقات تتمثل في نقص كفاءة أعضاء لجان المراجعة، مما يضعف عمل اللجنة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف الليبية التجارية".

الفرضية الفرعية الثانية: "توجد معوقات تتمثل في عدم التنسيق بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي، مما يضعف عمل اللجنة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية".

الفرضية الفرعية الثالثة: "توجد معوقات تتمثل في غياب التواصل الفعال بين لجان المراجعة وباقي اللجان ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مما يضعف عمل اللجنة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف الليبية التجارية".

الفرضية الفرعية الرابعة: توجد معوقات تتمثل في عدم تقييم أعمال لجان المراجعة وكل عضو فيها، مما يضعف عمل اللجنة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف الليبية التجارية.

6-الإطار النظري:

1.6- مفهوم لجان المراجعة:

نظرا لأهمية لجان المراجعة فقد صدرت العديد من القوانين في الدول الكبرى وبعض من الدول العربية التي تؤكد على ضرورة وجود لجان المراجعة في الشركات، ونظرا لتعدد المفاهيم التي قدمها الباحثون والكتاب، وكذلك المنظمات المهنية عن ماهية لجان المراجعة، وعدم وجود تعريف واحد للجان المراجعة، سوف نعرض بعضا من تلك التعريفات.

عرف المعهد الكندي للمحاسبيين القانونيين "CICA" لجان المراجعة سنة 1992م بأنها "لجنة مكونة من مدراء الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة" (الرحيلي، 11:2008) .

كما عرفها بنك إنجلترا "بأنها لجنة منبثقة من مجلس الإدارة تكون مسؤوليتها متابعة الأمور المالية في الشركة، من أجل مساعدة مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات المالية عندما لا يكون هناك وقت، أو خبرة سابقة، لمعرفة تفاصيل تلك القضايا المتعلقة بالأمور المالية (قطيشات، 2010) .

أما Marrian فقد عرفها بأنها "لجنة مكونة من ثلاثة إلى خمسة مديرين غير مكلفين بالمسؤوليات التنفيذية للإدارة المالية، ومن أهم أعمالها مراجعة التقارير المالية، وكذلك تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والمحاسبية للشركة ومناقشة نتائج المراجعة مع كل من المراجع الخارجي والداخلي، وإعطاء التوصيات بشأن ترشيح وتحديد أتعاب المراجع الخارجي" (نقلا عن المعتاز و Higson، 2002) .

وقد أشار الصوص (2012: ص6) إلى أن لجنة المراجعة: "لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة المكونة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة بحيث يكون أعضاؤها مستقلين (غير تنفيذيين) ويمتلك أحد أعضائها على الأقل خبرة مالية أو محاسبية، وتشكل هذه اللجنة من قبل مجلس الإدارة ويحكم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مهامها ومسئولياتها، وتمتلك اللجنة السلطة الكافية للقيام بمهامها، وتقوم بمهام عديدة أهمها مراجعة القوائم المالية ومراجعة تعيين المدقق الخارجي ومراجعة خطة ونتائج التدقيق ومراجعة نظام الرقابة الداخلية".

من خلال التعريفات السابقة يتضح أن لجان المراجعة لها أربع خصائص، وفق الآتي (كانه، 2014) :

لجنة المراجعة منبثقة من مجلس الإدارة وتكون مسؤوليتها متابعة الأمور المالية في الشركة.
عضوية أعضاء لجنة المراجعة مقتصرة على الأعضاء غير التنفيذيين، اللذين لديهم خبرة عالية في مجال المحاسبة والمراجعة وتكون لديهم الاستقلالية الكاملة.

مسؤولية لجان المراجعة تتعلق بمراجعة عمليات إعداد التقارير المالية ومراجعة عمليات المراجعة الداخلية ومدى اتباعها للمبادئ المحاسبية.

تقوم لجان المراجعة بمناقشة نتاج المراجعة مع كل من المراجع الخارجي والداخلي، وتقوم أيضا بترشيح المراجع الخارجي وتحديد أتعابه.

2.6- أهداف لجان المراجعة.

تطورت أهداف لجان المراجعة، فعند نشأتها كان الهدف هو الرقابة على التقارير المالية وزيادة الثقة والمصداقية فيها، وكان يتحقق هذا الهدف عن طريق قيام لجان المراجعة بدعم استقلال المراجع الخارجي

ومساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بالتزاماته، أما الآن فإن أهداف لجان المراجعة أصبحت تتحقق في إطار حوكمة الشركات، ويمكن عرض هذه الأهداف في الآتي:

1 . تهدف لجان المراجعة إلى الرقابة والإشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية للشركة ومدى الالتزام بتعليماتها ،(السقا وأبو الخير، 2002) .

2 ـ إن الهدف من تكوين لجان المراجعة هو جعل مستخدمي البيانات المالية على مستوى عالٍ من الثقة، وتكوين انطباع لديهم بأن أنظمة نشاط الشركة تكون على مستوى مجلس الإدارة (توماس وهنكى، 1989)

1- التوصية بتعيين مراجع خارجي للشركة وتحديد أتعابه (بالحسن، 2012) .
2- مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية، واختيار السياسات المحاسبية الملائمة (غالي، 2003)
3- ضمان جودة البيانات المنشورة ومدى صحتها وشفافية الإفصاح عن المعلومات للأطراف ذات العلاقة (توماس وهنكى، 1989) .
4- الاهتمام بسمعة الشركة والحفاظ عليها عن طريق توثيق العلاقات وإجراء الاتصالات بين الأطراف ذوي المصلحة جميعا (غالي، 2003) .
5- التأكد من التكامل بين الأنشطة الداخلية والخارجية ونظم الرقابة المتبعة (الصبان وسليمان، 2005) .

3.6- أهمية لجان المراجعة.

تعدّ هذه اللجان من المفاهيم الحديثة التي لها دور كبير في زيادة الثقة بجودة التقارير المالية مما يولد الثقة بالمعلومات المحاسبية؛ نظرا لأنها تقوم بالعديد من النشاطات التي تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، والمتمثلة في ، "الإشراف والرقابة على التقارير المالية وفحصها، دعم وظيفة المراجعة الخارجية، دعم وظيفة المراجعة الداخلية، دراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها، إدارة المخاطر" (حمادة، 2010) .

ويمكن تلخيص أهميتها في النقاط التالية (سليمان، 2006) :

•إنشاء لجان المراجعة يساعد أعضاء مجلس الإدارة في تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم، خاصة فيما يتعلق بالنواحي المحاسبية والمراجعة، وذلك بما توفره لجان المراجعة من تحسين الاتصال بين المراجع الخارجي والإدارة وحل المشكلات التي قد تواجه المراجع مع الإدارة التنفيذية.

•وجود لجان المراجعة بالشركة يحسن الاتصال بين مجلس الإدارة وإدارة المراجعة الداخلية، مما يعزز دورها واستقلاليتها ويجعل مجلس الإدارة على دراية كاملة بالمشكلات التي تواجه إدارة المراجعة الداخلية.

•تقوم لجان المراجعة بتقدم العديد من الحلول لمجلس الإدارة الذي بدوره يؤدي إلى تفعيل دور الإدارة الرقابي والإشرافي من ناحية المراجعة الداخلية.

•رفع فاعلية نظم الرقابة الداخلية والخارجية وكفاءتها.

4.6- نشأة المحاسبة الإبداعية.

إن إعداد القوائم المالية وعرض النتائج والأحداث المالية يسمح باستخدام المبادئ والمعايير المحاسبية استخدامًا مرنًا، وللإدارة حق الاختيار بينها لإثبات أحداث الشركة، وهذه المرونة توفر فرص التلاعب، والغش، والتضليل، والتحريف أو سوء العرض والإفصاح، ومن هنا يظهر مصطلح المحاسبة الإبداعية. (Creative Accounting)

وقد استعمل الباحث هنا مصطلح المحاسبة الإبداعية، بالرغم من اختلاف تسمياتها بين العديد من الباحثين والكتاب، فقد أطلق عليها: المحاسبة الاحتيالية، المحاسبة الخلاقة، المحاسبة التجميلية، المحاسبة الابتكارية، وكل تلك التسميات ذات معنى واحد، وتعد المحاسبة الإبداعية إحدى أنواع المحاسبة، وهي حدث ظهر في مدة الركود التي واجهت فيها الشركات صعوبات أي في بداية ثمانينيات القرن العشرين، حيث يُضغط على الشركات لتحقيق أرباح في الأوقات التي كانت فيها تلك الشركات تعاني من صعوبات

في تحقيق الأرباح، وفي تلك المدة عرفت الإدارة أن القوانين حددت فقط ما لا يمكن فعله، ولم تحدد ما يمكن فعله، ومن هنا انطلقت فكرة ابتداع تلك الأرباح في حالة عدم قدرتها على اكتسابها فعلا (نفاع، 2015) .

ومازالت مسؤولية المراجع في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية من غش وتلاعب، من أكثر القضايا التي تواجه مهنه المراجعة، وتعد من الأشياء التي تخلق ما يسمى (فجوة التوقعات) وهي ما يتوقعه الجمهور من المراجع وما يقوم به المراجع بالفعل طبقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها (الأغا،2011).

5.6. مفهوم المحاسبة الإبداعية.

أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل تركيز كبير لدى كل من المراجعين والمحاسبين خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد أحداث انهيار إحدى الشركات الكبرى: شركة انرون، وغيرها كذلك من الشركات الرائدة، وتحمل شركة (آرثر اندرسون) جزءا من المسؤولية؛ لأنها كانت المسؤولة على مراجعة حسابات الشركة، واتهامها بالتلاعب والغش بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلة بعض السياسات والمعالجات المحاسبية التي تظهر البيانات بغير شكلها الحقيقي (خشماوى والدوسري، 2008) .

وبعبارة أكثر إيضاحا قد عرفها Nesarبأنها "عملية معالجة الأرقام المحاسبية عن طريق استغلال الثغرات في المبادئ المحاسبية، واختيار المقاييس والإيضاحات بغرض تحويل القوائم المالية عما يجب أن تكون عليه إلى الوضع الذي يفضل مستخدم القوائم المالية رؤيته، أو هي العملية التي تنظم فيها صفقات بشكل يترتب عليه نتائج مطلوبة سلفا بدلًا من أن تكون النتائج محاذية ومتسقة" (حمادة، 2010) .وتعرف المحاسبة الإبداعية بأنها: "الممارسات غير الأخلاقية في اختيار التقديرات والسياسات المحاسبية التي تتيح فرصة للتلاعب والغش مما ينتج عنها بيانات مالية غير صحيحة ومضللة" (لبسيس، 2019)

وظهرت العديد من المصطلحات الأخرى في الفكر المحاسبي؛ للتعبير عن الممارسات غير الأخلاقية التي تقوم بها الإدارة من خلال استغلال المرونة المتاحة في اختيار البدائل المحاسبية منها: (التلاعب بالحسابات، إدارة الأرباح، التقارير المالية الاحتيالية، تمهيد الدخل، المحاسبة التعسفية) (النعاس، 2007)

وقد أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل تركيز واهتمام كبير جدا خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد انهيار العديد من الشركات الرائدة مثل شركة أنرون، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بضرورة وجود آليات تقوم بمراقبة سلوك الإدارة، وتحد من الممارسات التي تؤدي إلى التلاعب والغش في التقارير المالية، وتعد لجان المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة إحدى هذه الآليات (أحمد، 2016) .

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نبين الخصائص التي يتميز بها المحاسب المبدع، والمتمثلة في الآتي (الزعبي و جريري، 2007). :

1-العقلية المحاسبية والمالية المتسائلة والخلاقة.

2-قدرة المحاسب على التجميع والتحليل.

3-قدرة المحاسب على الحدس والتخيل.

4-تمتع المحاسب بالشجاعة والثقة بالنفس.

5-اعتماد المحاسب على البيانات المبنية على الحقائق العلمية، وليس التعليمات المستمدة من المراكز الإدارية.

6-النقد الذاتي، المحاسب المبدع هو من يستطيع التطوير من نفسه عن طريق النقد والتقويم للأفكار والمعلومات ووسائل التحليل التي يستخدمها .

6.6.أنواع المحاسبة الإبداعية.

تتعدد أشكال التلاعب بالحسابات وأنواعه، وتختلف تصنيفاتها تبعًا لرؤية دارسي هذه الظاهرة، وفيما يلي عرض لأساليب التلاعب بالحسابات وأشكالها(Mulford &Comisky, 2002) :

1-المحاسبة النفعية: (Aggressive Accounting) "هي الإصرار على اختيار و تطبيق أساليب محاسبية محددة؛ لتحقيق أرباح عالية سواء أكانت ممارسات المحاسبية المتبعة مستندة إلى مبادئ محاسبية متعارف عليها أم لا ".

2-إدارة الدخل: (Earnings Management) "هو التلاعب بالدخل بهدف الوصول إلى هدف محدد بشكل مسبق من قبل الإدارة أو تم التنبأ به من قبل المحلل المالي ".

3-تلطيف صورة الدخل: (Income Smoothing) " هو شكل من أشكال التلاعب في الدخل يتضمن نقل الدخل بين فترات متفاوتة المستوى، وذلك بتخفيض الدخل في السنوات ذات الدخل الجيد ونقلها إلى السنوات ذات الدخل السيئ، ويعد من أشكال التلاعب التي تعتمد على تخفيض الأرباح المتزايدة في الدخل والاحتفاظ فيها بشكل مخصصات للفترات الزمنية ذات الدخل السيئ " (Stolowy &Breton, 2004) .

4-التلاعب بالتقارير المالية: (Fraudulent Financial Reporting) "يعرف التلاعب بالتقارير المالية بأنه "التلاعب أو الحذف المقصود في القيم أو الإفصاح في القوائم المالية بهدف خداع وغش مستخدمي القوائم المالية "، وهذا النوع من التلاعب يعدّ عملاً مخالفا للقانون ".

5-ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية : (Craative Accounting Pracfices) " يشير Bambooweb Dictinary إلى أن المحاسبة الإبداعية هي إستخدام أو أستعمال الممارسات المنحرفة عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المعيارية أو المألوفة ، وتتميز باستعمال الأساليب والممارسات الحديثة والمعقدة والمبتكرة للحصول على أرباح صورية عن طريق التلاعب في قييم المصروفات والإيرادات "(الهندي ، 2016).

7.6 – دور لجان المراجعة والمراجعة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

تقوم لجان المراجعة بدور مهم وفعال من خلال قيامها بإداء مهامها المنوطة بها في مراقبة السياسات والإجراءات المتبعة ، وكذلك تقوم بمراقبة والإشراف على التقارير المالية وفحصها ،كما تقوم لجان المراجعة بمراجعة الإفصاح عن المبادئ المحاسبية والمعايير المتعارف عليها عند إعداد القوائم المالية، وكذلك مراجعة الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة والمتعارف عليها وعن أسباب تلك التغييرات ، والتعرف على أثر تلك التغييرات على القوائم المالية، ايضا تقوم لجان المراجعة بمناقشة الاطراف المختصة عن كيفية إعداد القوائم المالية السنوية والملاحظات والتفسيرات الملحقة بها ، ويجب على لجان المراجعة ان تقوم بدورها في معرفة ما اذا كانت الشركة لديها ضوابط لمكافحة الغش والتلاعب حيث يكمن هذا الدور في مناقشة الادارة حول كيفية إعداد القوائم المالية ومراقبة نظام المراجعة الداخلية المتبع بالشركة ورفع تقرير لمجلس الإدارة ، كما تتأكد اللجنة من أن الشركة تقوم بإتباع اسلوب فعال للامتثال للسياسات والمعايير المحاسبية الدولية ونظراً لكثر حالات الاحتيال والتلاعب ، وجب ان يكون نظام المراجعة الداخلية فعالاً لضبط حالات التلاعب والتقليل منها ، كما ان للجان المراجعة دورا فعالاً في الاشراف على نظام المراجعة الداخلية ومدي فعاليته حيث كلما كان نظام المراجعة الداخلية جيداً كلما قلت ممارسات المحاسبة الإبداعية (موسي واخرون ،2021)

وهذا وقد أكدت العديد من الدراسات أهمية دور لجان المراجعة والمراجعة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ومن هذه الدراسات دراسة (2021، Paul Olojede & Olayinka Erin) التي اجريت في نيجيريا إلى ان ادوات او آليات الحوكمة مثل وجود لجان مراجعة مستقلة يساهم في تقييد عمليات الأحتيال التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، حيث أكدت نتائج الدراسة عن وجود تحسن ملحوظ من بعد تفعيل آليات الحكومة ، وكذلك وجود نظام مراجعة داخلية جيد وتكليف اشخاص ذوي

كفاءة وعلى قدر كافي من التأهيل والخبرة في كشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية، كما سيؤدي ذلك للحد من تلك الممارسات

7 –الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت لجان المراجعة والمحاسبة الإبداعية، وتنوعت هذه الدراسات من حيث بلد الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة، ومما اهتمت بالتركيز عليه من موضوعات إلى جانب ما أُستخدم من مناهج وأدوات تحليل، وفيما يلي سيكون التركيز على بعض هذه الدراسات التي أجريت في الدول العربية وذلك على اعتبار أنها قريبة من البيئة الليبية فمن خلال دراسة (حمادة، 2010) بعنوان "دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية" تبيّنت النشاطات التي تقوم بها لجان المراجعة وتؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وقد تمثل المتغير المستقل في هذه النشاطات، أما المتغير التابع فقد تمثل في ممارسات المحاسبة الإبداعية، وشمل مجتمع الدراسة الشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق المالي والبالغ عددها 8 شركات مساهمة، أما عينة الدراسة فقد شملت مراجعي الحسابات الخارجيين، وأعضاء لجان المراجعة في تلك الشركات، واستندت هذه الدراسة على المنهج المختلط (الاستقرائي والاستنباطي)، وقد أُستخدمت الحزمة الإحصائية spss في تحليل البيانات التي جُمعت في هذه الدراسة فضلا عن مجموعة أخرى من الأدوات الإحصائية الوصفية مثل: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وبعض الاختبارات مثل اختبار مان وتني، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة بين ما تمارسه لجان المراجعة من أنشطة رقابية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وبالرغم من أهمية هذه الدراسة إلا أنها اقتصرت على مكان محدد مما منع إمكان التعميم، وأيضا أسلوب المعاينة المستخدم كان ضعيفا، وكذلك لم يبرر الباحث سبب استخدامه المنهج المختلط.

وفي الوقت نفسه نلاحظ أن دراسة (عبد الحليم، 2012) بعنوان "دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ـ دراسة تطبيقية مقارنة" هدفت إلى التعرف على الأنشطة التي تقوم بها لجان المراجعة ويمكن أن تؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح (المحاسبة الإبداعية) وذلك من خلال معرفة أثر مهام لجان المراجعة باعتبارها متغيرا مستقلا على الحد من ممارسات إدارة الأرباح باعتبارها متغيرا تابعا، وقد تمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المصرية والسعودية، أما عينة الدراسة فقد تكونت من 80 مفردة من رؤساء مجالس الإدارات وأعضائها، ورؤساء لجان المراجعة وأعضائها، ومديري إدارات المراجعة الداخلية، ومراقبي الحسابات، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية والسعودية، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على منهجي البحث العلمي: الاستقرائي والاستنباطي، وقد استخدم الباحث تحليل الانحدار لاختبار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتمثلت أهم نتائج هذه

الدراسة في وجود مجموعة من الضوابط الخاصة بتكوين لجان المراجعة التي يجب أخذها في الاعتبار حتى لا تصبح هذه اللجان عديمة الجدوى تتمثل في: التحديد الواضح لسلطات لجنة المراجعة ومسؤولياتها، توافر الخبرة والمهارة في أعضاء اللجنة، ضرورة تحديد العدد الملائم لأعضاء لجنة المراجعة، استقلالية لجنة المراجعة، بالإضافة إلى أن هذه اللجان يمكن أن تلعب دورا جوهريا في إضافة قيمة حقيقية للشركات من خلال دورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح حيث أكدت الدراسة على وجود علاقة بين الأنشطة التي تقوم بها لجنة المراجعة والحد من ممارسات إدارة الأرباح، وتمثل القصور في هذه الدراسة في عدم قيام الباحث بإبراز استخدامه للمنهجين الاستقرائي والاستنباطي، إضافة إلى عدم توضيحها لمتغيرات الدراسة والعلاقة بينها بشكل دقيق، كما أنها لم تعرف المتغيرات تعريفا إجرائيا ولم تُشِر إلى طرق قياسها.

إلا أن دراسة (إسماعيل، 2014) بعنوان "أثر أساليب المحاسبة الإبداعية في موثوقية المعلومات المحاسبية–بحث تطبيقي في أحد المصارف الحكومية العراقية" هدفت إلى التعريف بأساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية السلبية والتي لها تأثير في موثوقية المعلومات المحاسبية، حيث تمثل المتغير المستقل في أساليب المحاسبة الإبداعية بينما تمثل المتغير التابع في موثوقية المعلومات المحاسبية، وقد تمثل مجتمع وعينة الدراسة في أحد المصارف في القطاع العام، كما تم استخدام المنهج الوصفي لغرض تحقيق هدف الدراسة، وتمثلت أهم نتائج هذه الدراسة في أن ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية يؤدي إلى انخفاض موثوقية المعلومات المحاسبية، ويتمثل القصور في هذه الدراسة في عدم الإشارة إلى أسلوب التحليل الإحصائي الذي تم من خلاله الوصول إلى نتائج الدراسة.

بينما أظهرت دراسة (حسين، 2015) بعنوان "أثر لجان التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية" مدى تطبيق التشريعات الخاصة بلجان التدقيق من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، بالإضافة إلى دور لجان التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح لهذه الشركات، وذلك من خلال معرفة أثر ضوابط تشكيل لجان التدقيق وأثر مهامها الإدارية والفنية بوصفها متغيرات مستقلة على مستوى جودة الأرباح بوصفه متغيرا تابعا، وقد تمثل مجتمع الدراسة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للعام 2014م البالغ عددها 73 شركة، أما عينة الدراسة فقد تكونت من أعضاء لجنة التدقيق والمدققين الداخليين للشركات والمدققين الخارجيين البالغ عددهم 138 فردا، ولتحقيق أهداف الدراسة أُعتمد المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد بالإضافة إلى تحليل الانحدار الخطي البسيط وذلك من أجل اختبار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتمثلت أهم النتائج التي توصلت

إليها الدراسة في أن وجود ضوابط لتشكيل لجان التدقيق (حجم لجنة التدقيق، استقلالية لجنة التدقيق، خبرة لجنة التدقيق ومعرفتها، عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق) يؤدي إلى تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وأهم ما يؤخذ على هذه الدراسة أنها اقتصرت على دراسة تأثير أربعة ضوابط فقط في تشكيل لجان المراجعة وأثرها في تحسين مستوى جودة الأرباح، في حين أن هناك العديد من الضوابط الأخرى التي لها تأثير على مستوى جودة الأرباح كتوفر الإمكانات المناسبة للجنة، والتنسيق مع المراجع الخارجي، وتقييم أعمال اللجنة ولكنها أُهملت في هذه الدراسة.

ومن جانب آخر فإن دراسة (جعارة وآخرون، 2015) بعنوان "أثر إدراك الماليين لممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفق النقدي" هدفت إلى استقصاء أثر إدراك المحاسبين والمدققين والمحللين ومستخدمي البيانات المالية لممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفق النقدي، وقد كان مجتمع الدراسة متمثلا في الشركات العامة الأردنية البالغ عددها 85 شركة، أما عينة الدراسة فقد شملت المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة أُستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية وأساليبها على موثوقية بيانات قائمة التدفقات النقدية، كما تبين أيضا وجود إدراك لدى الماليين لممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفقات النقدية، وأهم ما يؤخذ على هذه الدراسة عدم اشتمالها على توضيح للعلاقات بين المتغيرات وطرق قياسها وأيها تابع وأيها مستقل.

8-منهجية الدراسة:

تصنف هذه الدراسة من حيث النوع ضمن البحوث الوصفية التي تهدف إلى إلقاء الضوء على الظاهرة محل الدراسة وجمع البيانات عنها ووصفها وتحليلها، أما من حيث المنهج المتبع في هذه الدراسة، فقد اعتمدت الدراسة المنهج الاستنباطي نظرا لوجود دراسات سابقة متعلقة بموضوع الدراسة، أي وجود نظرية سبق تأسيسها، ويعتمد هذا المنهج على تجميع المعلومات المتعلقة بالعناصر الرئيسة للدراسة وتحليلها وتفسيرها بهدف بناء الإطار النظري لها، وذلك بالاعتماد على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع لجان المراجعة وموضوع المحاسبة الإبداعية.

1.8-اداة الدراسة (الاستبانة)

وقد استخدمها الباحثون لاستقصاء البيانات الاولية للدراسة و عند تصميم الاستبانة ،روعي فيها الوضوح والسهولة مع بيان درجة الاهمية وفقاً لخمسة مستويات حسب مقياس ليكرت الخماسي، اذ يشير

رقم (5) موافق بشدة، و رقم (4) موافق، و رقم (3) محايد، و رقم (2) غير موافق، و رقم (1) غير موافق بشدة.

و تكونت الاستبانة من قسمين:

القسم الأول: بيانات عامة عن المشاركين:
تتمثل في مؤهلاتهم العلمية، وسنوات الخبرة لديهم، وصفتهم الوظيفية.

القسم الثاني: يتمثل في "هل يوجد معوقات تواجه أعضاء لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف التجارية الليبية؟".

ويتضمن هذا القسم بيانات عن درجة كفاءة أعضاء لجنة المراجعة في أداء عملها، وأثرهم في أداء مهامها بما يساهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وذلك من خلال التنسيق بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي، وزيادة التواصل بين لجان المراجعة ومجلس الإدارة، وأيضا من خلال القيام ببعض الأعمال بالمصارف التجارية الليبية لتقييم أعمالها.

وقد اعتمدت الدراسة على مقياس (ليكرت LiKert) المتدرج ذي الخمس نقاط، أي اشتمل كل بند من البنود موضوع القياس على خمسة بدائل بحيث يختار المستقصي عنه إحداها، وهي تعبر عن الواقع الذي يراه في المصارف التجارية الليبية حسب وجهة نظره من بين الإجابات البديلة المتاحة في مقياس ليكرت.

2.8-مجتمع الدراسة وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية، أما وحدة التحليل للدراسة (مفردات العينة) فقد تكونت من رؤساء لجان المراجعة وأعضائها، ومن مراجعيين ومحاسبين في (مصرف الوحدة- مصرف الجمهورية- المصرف التجاري الوطني- مصرف الصحاري) وتعدّ هذه المصارف أكبر المصارف في ليبيا وبها لجان مراجعة (محمود،2017).

3.8-توزيع وتجميع الاستبيان :

تم توزيع الاستبيان، وبشكل نهائي على أفراد العينة التي سبق الإشارة إليها – ولاختصار وقت الإجابة وحرص على الحصول على نسبة ردود عالية، تم توزيع قوائم الاستبيان بشكل مباشر (باليد) وذلك لتشجيع المشاركين في الدراسة للإجابة على الأسئلة، حيث تم توزيع عدد (81) استبانة، وتم تسلّم (81) استبانة، والجدول (1) يوضح عدد الاستمارات الموزعة ونسب الردود.

جدول (1)

الاستمارات الموزعة والمستلمة من المشاركين

الفئة	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المجمعة	نسبة الاستجابة
رؤساء لجنة المراجعة وأعضاؤها	15	15	%100
المراجعون الداخليون	29	29	%100
المحاسبون	37	37	%100
الإجمالي	81	81	%100

4.8 –المعالجة الإحصائية :

لقد تم الاستعانة بالحاسب الآلي لتحليل بيانات الدراسة للقيام بالعمليات الإحصائية المناسبة، حيث استخدمت مجموعة الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Sciences (SPSS) لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من المبحوثين، ومن الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها لأغراض التحليل مايلي :-

1.4.8 الإحصاء الوصفي :

يهدف الباحثون من خلال استخدام الإحصاء الوصفي إلى تحديد الاتجاهات العامة للإجابات ، وذلك من خلال مايلي :

1- احتساب النسب المئوية لوصف خصائص المشاركين ؛

2- تنظيم وعرض البيانات في جداول منسقة على هيئة توزيعات تكرارية ؛

3- احتساب المتوسط الحسابي والذي يقيس مدى تمركز البيانات حول قيمة معينة ، وذلك بمقارنة متوسطات الإجابات مع متوسط المقياس المستخدم في الاستبيان والذي يبلغ (3) كمتوسط نظري[1]، لكون هذا الرقم يمثل الحد الفاصل بين موافقة وعدم موافقة المشاركين ، فقد اعتمد الباحثون في التحليل انه : إذا كان المتوسط الحسابي اكبر من (4) فان الاتجاه العام للإجابات يشير إلى الموافقة بشدة ، وإذا كان المتوسط الحسابي اكبر من (3) واقل من أو يساوي 04) فان الاتجاه العام يشير إلى الموافقة ، وإذا كان المتوسط الحسابي يساوي (3) اعتبر محايدا ، أما إذا كان اقل من (3) فانه يعني عدم الموافقة .

[1] - 5÷1+2+3+4+5 = 3

4- احتساب الانحراف المعياري و الذي يقيس مدى تشتت البيانات حول متوسطها الحسابي .

5- احتساب معامل الاختلاف و الذي يقيس مدى تشتت البيانات حول متوسطها الحسابي و انحرافها المعياري.

2.4.8 الإحصاء الاستدلالي (الاستنتاجي) :

يهدف الباحثون من خلال استخدام الإحصاء الاستدلالي إلى اختبار فرضيات الدراسة، وقد استخدم اختبار (T-test) لعينة واحدة عند مستوى دلالة معنوية (5%)، للتعرف على المعوقات التي تواجه لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف التجارية الليبية.

9. تحليل البيانات واختبار الفرضيات :

يتناول هذا الجزء تحليلا للبيانات الواردة في الاستبيان ، وذلك باستخدام كل من الإحصاء الوصفي لوصف وتحليل البيانات العامة عن المشاركين (خصائص المشاركين) وكذلك لتحديد الاتجاهات العامة لإجابات المشاركين ، والإحصاء الاستدلالي لاختبار فرضيات الدراسة .

1.9 ثبات أداة الدراسة وصدقها.

للتحقق من ثبات أداة الدراسة أُختبرت عينة بلغ عددها (30) مفردة من مجتمع الدراسة، وطبقت معادلة (ألفا-كرونباخ) لحساب الثبات، وقد بلغت قيمة معامل ثبات بُعد كفاءة أعضاء لجان المراجعة (0.927)، وبلغت قيمة معامل ثبات بُعد التنسيق بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي (0.941)، وبلغت قيمة ثبات بُعد المهام المؤدية إلى زيادة التواصل بين لجان المراجعة ومجلس الإدارة التنفيذية (0.950)، أما قيمة معامل ثبات بُعد النقاط التي تقوم بها لجان المراجعة بالمصرف لغرض تقييم أعمالها فقد بلغت (0.863)، بينما بلغت قيمة معامل ثبات بُعد المعوقات الحد من المحاسبة الإبداعية (0.953)، وهي درجات ثبات عالية، وهذا يدل على أن الاستبانة اتسمت بالثبات وبدرجة عالية من التميز، وذلك موضح بالجدول (2)..

1. تم اختبار صدق وثبات الدراسة بمقياس الفاكورنباخ (leliability analysis cronbachs

جدول (2)

يبين قيم معامل الثبات والصدق لأداة الدراسة

الأبعاد	العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
بُعد كفاءة أعضاء لجان المراجعة	8	0.927	0.962
بُعد التنسيق بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي	7	0.941	0.970
بُعد المهام المؤدية إلى زيادة التواصل بين لجان المراجعة ومجلس الإدارة التنفيذية	8	0.950	0.974
بُعد النقاط التي تقوم بها لجان المراجعة بالمصرف لغرض تقييم أعمالها	6	0.863	0.928
معوقات الحد من المحاسبة الإبداعية	29	0.953	0.976

2. اعتدالية توزيع البيانات الدراسة:

من المهم التحقق من تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي قبل الشروع في التحليلات الإحصائية، فإذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فإن التطبيقات البارامترية هي الأنسب في الاستخدام والتطبيق، أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فإن التطبيقات اللابارامترية هي الأنسب في الاستخدام والتطبيق، حيث يمكن معرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار كولموجورف–سميرنوف**(Kolmogorov–Smirnov's)** عندما يكون حجم البيانات أكبر من 100 مفردة، والجدول رقم (3) يوضح اختبار اعتدالية البيانات لعينة الدراسة.

جدول (3)

قياس التوزيع الطبيعي للبيانات

المحاور	كولموجورف-سميرنوف		
	إحصائي الاختبار	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
بُعد كفاءة أعضاء لجان المراجعة	0.035	81	0.251
بُعد التنسيق بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي	0.090	81	0.089
بُعد المهام المؤدية إلى زيادة التواصل بين لجان المراجعة ومجلس الإدارة التنفيذية	0.088	81	0.097
بُعد النقاط التي تقوم بها لجان المراجعة بالمصرف لغرض تقييم أعمالها	0.059	81	0.189
معوقات الحد من المحاسبة الإبداعية	0.087	81	0.098

من الجدول رقم (3) توضح نتائج اختباري (كولموجورف-سميرنوف) أنه غير دال إحصائيًا، حيث إن قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا يعني أن استخدام الاختبارات البارامترية هو الأنسب في اختبار فرضيات الدراسة.

2.9 :وصف وتحليل الجزء الأول من الاستبيان والخاص بالبيانات العامة عن المشاركين (خصائص المشاركين) :

يتضمن هذا الجزء وصف وتحليل المعلومات المتعلقة بالصفات الشخصية للمشاركين في الدراسة على النحو التالي:

أ- توزيع المبحوثين وفقا للوظيفة الحالية.

جدول (4)

توزيع المبحوثين وفقا للوظيفة الحالية

الوظيفة	لجنة المراجعة	المراجع الداخلي	المحاسب	المجموع
العدد	15	27	39	81
النسبة	%18.5	%33.3	%48.2	%100

نلاحظ من الجدول رقم (4) الخاص بتوزيع المبحوثين وفقا للوظيفة ارتباطهم الوثيق بكل من لجان المراجعة وممارسات المحاسبة الإبداعية مما يعزز إجاباتهم حول فقرات الاستبانة، حيث يشكل المحاسبون نسبة (48.2%) من المبحوثين وهي أعلى نسبة، يليها المراجعون الداخليون بنسبة (33.3%)، بينما تشكل لجنة المراجعة نسبة (18.5%) من المبحوثين.

ب-توزيع المبحوثين وفقا للمؤهل العلمي:

جدول (5)

توزيع المبحوثين وفقا للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	د.عالي	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراة	المجموع
العدد	4	42	29	6	81
النسبة	%4.94	%51.85	%35.80	%7.41	%100

يلاحظ من الجدول رقم (5) الخاص بتوزيع المبحوثين وفقا للمؤهل العلمي أن هناك نسبة كبيرة من حملة المؤهلات العليا، وهذا ما يعزز الثقة في قدرتهم على فهم فقرات الاستبانة، حيث إن حملة بكالوريوس يشكلون نسبة (51.85%) من المبحوثين، وهي أعلى نسبة للمبحوثين، يليها حملة الماجستير بنسبة (35.8%) من المبحوثين، ثم حملة الدكتوراة بنسبة (7.41%)، وشكل حملة الدبلوم العالي أقل نسبة من المبحوثين؛ إذ لم تتعد نسبتهم (4.94%).

ت-توزيع المبحوثين وفقا لسنوات الخبرة بالمصرف:

جدول (6)

توزيع المبحوثين وفقا لسنوات الخبرة بالمصرف

مدة الخبرة	15سنة فأكثر	10 سنوات إلى أقل من 15سنة	5سنوات إلى أقل من 10سنوات	أقل من 5 سنوات	المجموع
العدد	8	7	40	26	81
النسبة	%9.9	%8.6	%49.4	%32.1	%100

يلاحظ من الجدول رقم (6) الخاص بتوزيع المبحوثين وفقا لسنوات الخبرة بالمصرف أن النسبة الأكبر من المبحوثين بلغت مدة خبرتهم بالمصرف 5 سنوات مما يتيح لهم القدرة على الحكم السليم والجيد على فقرات الاستبانة، حيث إن نسبة المبحوثين الذين كانت مدة خبرتهم (من 5 سنوات إلى أقل من 10

سنوات) قد بلغت (49.4%) وهي أعلى نسبة، يليها الذين بلغت سنوات الخبرة لديهم (أقل من 5 سنوات) بنسبة (32.1%)، ثم من وصلت سنوات خبرتهم بالمصرف (15 سنة فأكثر) بنسبة بلغت (9.9%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت سنوات الخبرة من (10 إلى أقل من 15 سنة) بنسبة (8.6%).

ث- توزيع المبحوثين وفقا لسنوات الخبرة في الإدارة الحالية:

جدول (7)

توزيع المبحوثين وفقا لسنوات الخبرة في الإدارة الحالية

مدة الخبرة في الإدارة الحالية	15سنة فأكثر	10 سنوات إلى أقل من 15سنة	5سنوات إلى أقل من 10سنوات	أقل من 5 سنوات	المجموع
العدد	4	4	41	32	81
النسبة	%4.9	%4.9	%50.6	%39.5	%100

ونلاحظ من الجدول رقم (7) الخاص بتوزيع المبحوثين وفقا لسنوات الخبرة في الإدارة الحالية، أن الخبرة في الإدارة الحالية تشكل عاملا مهمًا في تكوين شخصية المبحوثين، وزيادة وعيهم عن طريق تعاملهم مع مختلف المشاكل والمواقف التي يمر بها المصرف عبر مدة من الزمن، وأن استمرار المبحوثين في منصبهم الوظيفي لفترة معقولة غالبا ما يؤدي إلى زيادة وعيهم بمعرفة المخاطر التي تواجهها المصارف، مع ملاحظة أن البقاء والانتقال مرهون بفرص الترقيات والوظائف الشاغرة .

إن نسبة المبحوثين الذين كانت مدة خبرتهم في الإدارة الحالية (من5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات) قد بلغت (50.6%) وهي أعلى نسبة، يليهم المبحوثين الذين بلغت مدة خبرتهم في الإدارة الحالية (أقل من 5 سنوات) بنسبة (39.6%)، وكانت أدنى نسبة للمبحوثين الذين كانت مدة خبرتهم في الإدارة الحالية (من 15 سنة فأكثر) حيث بلغت نسبتهم (4.9%) من المبحوثين، ومن كانت سنوات خبرتهم (من 10 سنوات إلى اقل من 15 سنة) شكلوا نسبة (4.9%) من المبحوثين.

ومن البيانات السابقة المتعلقة بخصائص المشاركين يتبين لنا أن البيانات قد تم الحصول عليها من أشخاص متخصصين ذوي مؤهلات عالية وخبرة طويلة، الأمر الذي يضفي ثقة في الاعتماد على إجاباتهم المختلفة.

3.9 تحليل البيانات الخاصة بالجزء الثاني من الاستمارة .

يتعلق هذا الجزء بتحليل البيانات الخاصة بالمعوقات التي تواجه لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ويحتوي هذا الجزء على (29) سؤالا تم توزيعها على أربعة محاور، يحتوي كل محور على مجموعة من المعوقات التي يُحتمل أن تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية:

1.3.9. تحليل البيانات عن طريق الإحصاء الوصفي

*** إجراءات معالجة استمارة الاستبيان:**

لتحديد بداية ونهاية كل فترة على مقياس القبول (ليكرت)، قسم الباحثون الفترات ألتي تعبر عن مقياس الاستمارة على النحو التالي:

جدول (8)

تقسيم الفترات (لطيف واخرون، 2007)

درجة القبول	مدى المتوسطات	نسبة المتوسطات
غير موافق بشدة	(1-0)	(20%-0%)
غير موافق	(2-1.05)	(40%-21%)
محايد	(3-2.05)	(60%-41%)
موافق	(4-3.05)	(80%-61%)
موافق بشدة	(5-4.05)	(100%-81%)

و بالتالي فجميع الفترات متساوية ولا يوجد تميز لفترة عن أخرى.

كما اعتمد الباحثون في اختبار الفرضيات لهذه الدراسة على هذا المقياس بحيث تعد الفرضية مقبولة عندما يكون الوسط الحسابي أكبر من أو يساوي (3) .

وسيتم فيما يلي تحليل البيانات عن طريق الإحصاء الوصفي ضمن النقاط التالية :

المعوقات التي تواجه لجنة المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية.

لتحديد مستوى المعوقات التي تواجه لجنة المراجعة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لأبعاد هذا المحور، وذلك في الجدول رقم (9) على النحو التالي:

جدول (9)

المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية المعوقات التي تواجه لجان المراجعة

م	الابعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
1.	بُعد كفاءة أعضاء لجان المراجعة	4.13	0.64	82.4	1
2.	بُعد التنسيق بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي	3.78	0.83	75.6	3
3.	بُعد المهام المؤدية إلى زيادة التواصل بين لجان المراجعة ومجلس الإدارة التنفيذية	4.04	0.71	80.8	2
4.	بُعد النقاط التي تقوم بها لجان المراجعة بالمصرف لغرض تقييم أعمالها	3.76	0.81	75.2	4
المستوى العام المعوقات التي تواجه لجان المراجعة		3.93	0.59	78.6	-

يتضح من الجدول (9) أن بُعد كفاءة أعضاء لجان المراجعة جاء في المرتبة الأولى، وبلغ متوسطه الحسابي (4.13) بانحراف معياري (0.64) ووزن نسبي (82.4%)، وجاء في المرتبة الثانية بُعد المهام المؤدية إلى زيادة التواصل بين لجان المراجعة ومجلس الإدارة التنفيذية وبلغ متوسطه الحسابي (4.04) بانحراف معياري (0.71) ووزن نسبي (80.8%)، وجاء في المرتبة الثالثة بُعد التنسيق بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي وبلغ متوسطه الحسابي (3.78) بانحراف معياري (0.83) ووزن نسبي (75.6%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء بُعد النقاط التي تقوم بها لجان المراجعة بالمصرف لغرض تقييم أعمالها بمتوسط حسابي (3.93) وانحراف معياري (0.81) ووزن نسبي (75.2)، وبوجه عام فإن المستوى العام للمعوقات التي تواجه لجان المراجعة كان مرتفعًا، وقد وبلغ متوسطه الحسابي (3.93) بانحراف معياري (0.59) ووزن نسبي (78.6%)، وهو مرتفع مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (8).

كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأبعاد الأربعة، وذلك على النحو التالي:

1-كفاءة أعضاء لجان المراجعة في عمل اللجنة، وأثرها على أداء مهامها بالمصارف التجارية الليبية:

لتحديد مستوى هذا البعد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات هذا البُعد، وذلك في الجدول رقم (3-10) على النحو التالي:

جدول (10)

المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية كفاءة أعضاء لجان المراجعة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
.1	لا تقوم لجنة المراجعة بدارسة القوائم المالية السنوية قبل اعتمادها ونشرها.	4.26	0.803	85.2
.2	لاتقوم لجنة المراجعة بمراجعة السياسات المحاسبية المتبعة.	4.22	0.822	84.4
.3	لاتقوم لجنة المراجعة بمراجعة أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة.	4.12	0.781	82.4
.4	لاتقوم لجنة المراجعة بتقييم فاعلية أساليب الرقابة الداخلية.	3.99	0.873	79.8
.5	لاتتأكد لجنة المراجعة من مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف.	4.16	0.749	83.2
.6	أعضاء لجنة المراجعة ليس لديهم مؤهل علمي يمكنهم من أداء عملهم.	4.14	0.737	82.8
.7	أعضاء لجنة المراجعة ليس لديهم القدرة على التعامل مع وسائل الاتصال الحديثة.	4.15	0.808	83.0
.8	عضو لجنة المراجعة ليس لديه دراية تامة بمهام وظيفته.	4.07	0.755	81.4
	المستوى العام لكفاءة أعضاء لجان المراجعة	4.13	0.64	82.4

يتضح من الجدول (10) أن المتوسطات الحسابية لفقرات كفاءة أعضاء لجان المراجعة قد تراوحت ما بين (3.99–4.26)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.73–0.87)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة "لاتقوم لجنة المراجعة بدارسة القوائم المالية السنوية قبل اعتمادها ونشرها" بمتوسط حسابي (4.26) وانحراف معياري (0.80) ووزن نسبي (85.2%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة "لا تقوم لجنة المراجعة بتقييم فاعلية أساليب الرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي (3.99) وانحراف معياري (0.87) ووزن نسبي (79.8%)، وبوجه عام فإن المستوى العام لكفاءة أعضاء لجان المراجعة كان مرتفعًا وقد بلغ متوسطه الحسابي (4.13) بانحراف معياري (0.64) ووزن نسبي (82.4%)، وهو مرتفع مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (8).

2–التنسيق بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي بالمصارف التجارية:

لتحديد مستوى هذا البعد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات هذا البُعد، وذلك على النحو التالي:

جدول (11)

المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية التنسيق بين لجان المراجعة والمراجعة الخارجي

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
.1	لا تقوم لجان المراجعة بمناقشة المراجع الخارجي في القوائم التي تمت مراجعتها وإبداء الرأي حيالها.	3.85	0.963	77.0
.2	لا تتأكد لجنة المراجعة من التزام الإدارة المالية بالمبادئ المحاسبية المبوبة والمتعارف عليها عند إعداد القوائم المالية.	3.88	0.980	77.6
.3	لا تقوم لجنة المراجعة بدارسة خطاب المراجع الخارجي للإدارة وتوصياته.	3.89	0.908	77.8
.4	لا تقوم لجنة المراجعة بالتحقق من المعلومات غير المالية الملحقة بالقوائم المالية التي تمت مراجعتها من قبل المراجع الخارجي.	3.79	0.971	75.8
.5	لاتقوم لجان المراجعة بفحص تقرير المراجع للتأكد من النزاهة والحيادية والإفصاح الشامل عن المعلومات.	3.81	0.976	76.2
.6	لا تقوم لجان المراجعة بتقديم توصية بتعيين المراجع الخارجي.	3.65	1.027	73.0
.7	لا تقوم لجان المراجعة بتقديم توصية بعزل المراجع الخارجي.	3.62	1.007	72.4
	المستوى العام التنسيق بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي	3.78	0.83	75.6

يتضح من الجدول (11) أن المتوسطات الحسابية للتنسيق بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي قد تراوحت ما بين (3.62–3.89) بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.90–1.02)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة "لاتقوم لجنة المراجعة بدارسة خطاب المراجع الخارجي للإدارة وتوصياته" بمتوسط حسابي (3.89) وانحراف معياري (0.90) ووزن نسبي (77.8%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة "لا تقوم لجان المراجعة بتقديم توصية بعزل المراجع الخارجي" بمتوسط حسابي (3.62) وانحراف معياري (1.00) ووزن نسبي (72.4%)، وبوجه عام فإن المستوى العام لبعد التنسيق بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي كان مرتفعًا، فقد بلغ متوسطه الحسابي (3.78) بانحراف معياري (0.83) ووزن نسبي (75.6%)، وهو مرتفع مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (8).

3-المهام التي تؤدي إلى زيادة التواصل بين لجان المراجعة ومجلس الإدارة التنفيذية بالمصارف التجارية:

لتحديد مستوى هذا البعد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات هذا البُعد، وذلك على النحو التالي:

جدول (12)

المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية مهام التواصل بين لجان المراجعة والإدارة التنفيذية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
.1	لا تهتم لجنة المراجعة بمناقشة الإدارة في كيفية إعداد القوائم المالية السنوية للمصرف والملاحظات والتفسيرات الملحقة بها.	4.02	0.851	80.4
.2	لا تهتم لجنة المراجعة بإلزام الإدارة بإعداد القوائم المالية في وقتها المناسب.	3.94	0.796	78.8
.3	لا تهتم لجنة المراجعة بمناقشة الإدارة حول سياسة الإفصاح والمتطلبات التي تفرضها.	3.94	0.780	78.8
.4	لا تهتم لجنة المراجعة بمعرفة الصعوبات التي تواجه إعداد القوائم المالية في الوقت المناسب.	4.11	0.851	82.2
.5	لا تهتم لجنة المراجعة بالتحقق من التزام الإدارة بضمان كفاية أساليب الرقابة الداخلية.	4.06	0.827	81.2
.6	لا تهتم لجنة المراجعة بمراجعة القوائم المالية المعدة من قبل إدارة المصرف ومدى ثباتها في تطبيق المبادئ المحاسبية.	4.21	0.737	84.2
.7	لا تهتم لجنة المراجعة بمناقشة مدى التزام إدارة المصرف بمعايير المحاسبة الدولية.	4.07	0.863	81.4
.8	لا تهتم لجنة المراجعة بمناقشة المخاطر المالية التي تواجه المصرف وكيفية التعامل معها ومواجهة المصرف تلك المخاطر.	3.99	0.901	79.8
المستوى العام مهام التواصل بين لجان المراجعة ومجلس الإدارة		4.04	0.71	8.80

يتضح من الجدول (12) أن المتوسطات الحسابية لفقرات مهام التواصل بين لجان المراجعة ومجلس الإدارة قد تراوحت ما بين (3.94–4.21)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.73–0.90)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة "لا تهتم لجنة المراجعة بمراجعة القوائم المالية المعدة من قبل إدارة المصرف ومدى ثباتها في تطبيق المبادئ المحاسبية" بمتوسط حسابي (4.21) وانحراف معياري (0.73) ووزن نسبي (84.2%)، في حين جاء في المرتبة الأخيرة كل من الفقرة "لا تهتم لجنة المراجعة بإلزام الإدارة بإعداد القوائم المالية في وقتها المناسب" والفقرة "لا تهتم لجنة المراجعة بمناقشة الإدارة حول سياسة الإفصاح والمتطلبات التي تفرضها" بمتوسط حسابي (3.94) وانحرافات معيارية (0.79) و(0.78) على التوالي ووزن نسبي (78.8%)، وبوجه عام فإن المستوى العام (مهام التواصل بين لجان المراجعة ومجلس الإدارة) كان مرتفعًا فقد بلغ متوسطه الحسابي (4.04) بانحراف معياري (0.71) ووزن نسبي (80.8%)، وهو مرتفع مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (8)

4–النقاط التي تقوم بها لجان المراجعة لتقييم أعمالها بالمصارف التجارية:

لتحديد مستوى هذا البعد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات هذا البُعد، وذلك على النحو التالي:

جدول (13)

المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لتقييم أعمال لجان المراجعة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
.1	لا تهتم لجان المراجعة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالمصرف.	4.01	.915	80.2
.2	لا تهتم لجان المراجعة بالمقارنات الدولية بين العمل الفعلي والاختصاصات المحددة في قرارات التشكيل.	3.85	.950	77.0
.3	لا تقوم لجان المراجعة بالتأكيد المستمر على قدرة أعضاء اللجنة الخاصة باستخدام وسائل التواصل بشكل عام.	3.72	1.052	74.4
.4	لا تسعى لجان المراجعة إلى تحديث خبرتها بالاطلاع على النشرات الدولية الخاصة بلجان المراجعة.	3.79	.996	75.8
.5	لا يهتم عضو لجنة المراجعة باتخاذ الإجراءات اللازمة بحماية سمعته التي توصل إليها من خلال سنوات الخبرة التراكمية خلال مدة عضويته.	3.95	.999	79.0
.6	لا تهتم لجان المراجعة بعقد الاجتماعات الدورية لغرض تقييم أعمالها.	3.28	1.362	65.6
المستوى العام النقاط التي تقوم بها لجان المراجعة لتقييم أعمالها		3.76	0.81	75.2

يتضح من الجدول (13) أن المتوسطات الحسابية لفقرات النقاط التي تقوم بها لجان المراجعة لتقييم أعمالها قد تراوحت ما بين (3.28–4.01)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.91–1.36)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة "لا تهتم لجان المراجعة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالمصرف" بمتوسط حسابي (4.01) وانحراف معياري (0.91) ووزن نسبي (80.2%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة "لا تهتم لجان المراجعة بعقد الاجتماعات الدورية لغرض تقييم أعمالها" وبلغ متوسطها الحسابي (3.28) بانحراف معياري (1.36) ووزن نسبي (56.6%)، وبوجه عام فإن المستوى العام (النقاط التي تقوم بها لجان المراجعة لتقييم أعمالها) كان مرتفعًا؛ إذ بلغ متوسطه الحسابي (3.76) بانحراف معياري (0.81) ووزن نسبي (75.2%)، وهو مرتفع مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (8).

2.3.9 تحليل البيانات عن طريق الإحصاء الاستدلالي

يتناول هذا الجانب التحقق من فرضيات الدراسة وذلك باستخدام اختبار (T–test) لعينة واحدة للتعرف على المعوقات التي تواجه لجان المراجعة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية، وذلك على النحو التالي:

***الفرضية الرئيسة للدارسة: التي تنص على أنه "توجد معوقات تواجه لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية".**

وقد كان التعبير عن هذه الفرضية إحصائيًا على النحو التالي:

الفرضية الصفرية (H0): التي صيغت في صورة الفرض العدم وتنص على أنه "لا توجد معوقات تواجه لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية".

الفرضية البديلة (H1): التي صيغت في صورة الفرض البديل وتنص على أنه "توجد معوقات تواجه لجان المراجعة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية".

للتحقق من صحة الفرضية الرئيسة للدراسة فقد أُستخدم اختبار (T–test) للتعرف على المعوقات التي تواجه لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية، وذلك على النحو التالي:

جدول (14)

للتعرف على المعوقات التي تواجه لجان المراجعة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة
معوقات الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	81	3.93	0.59	3	80	14.046	0.000

(*) دالة عند مستوى دلالة 0.05 =α

يتضح من الجدول رقم (14) أن المتوسط الحسابي للمعوقات التي تواجه لجان المراجعة للحد من المحاسبة الإبداعية قد بلغ (3.93) بانحراف معياري (0.59)، في حين بلغ المتوسط الفرضي لأداة قياس معوقات الحد من المحاسبة الإبداعية (3)، وباختبار دلالة الفروق بين المتوسطين بلغت قيمة (t) (4.046) وهي قيمة دالة عند مستوى دلالة 0.005=α، حيث إن مستوى الدلالة الإحصائية (0.000)، مما يعني وجود معوقات تواجه لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية، وعليه تُقبل الفرضية البديلة وتُرفض الفرضية الصفرية.

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

(1)الفرضية الفرعية الأولى: التي تنص على أنه "توجد معوقات تتمثل في نقص كفاءة أعضاء لجان المراجعة مما يؤثر على عمل اللجنة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف التجارية الليبية".

وقد كان التعبير عن هذه الفرضية إحصائيًا على النحو التالي:

الفرضية الصفرية (H0): التي صيغت في صورة الفرض العدم وتنص على أنه "لا توجد معوقات تتمثل في نقص كفاءة أعضاء لجان المراجعة مما يؤثر على عمل اللجنة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف الليبية التجارية".

الفرضية البديلة (H1): التي صيغت في صورة الفرض البديل وتنص على أنه "توجد معوقات تتمثل في نقص كفاءة أعضاء لجان المراجعة مما يؤثر على عمل اللجنة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف الليبية التجارية".

للتحقق من صحة الفرضية الرئيسة للدراسة أُستخدم اختبار (T-test) للتعرف على الكفاءة لدى أعضاء لجان المراجعة وأثرها على أداء اللجنة لمهامها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية، وذلك على النحو التالي:

جدول (15)

للتعرف على الكفاءة لدى أعضاء لجان المراجعة وأثرها على أداء اللجنة لمهامها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة
كفاءة أعضاء لجان المراجعة	81	4.13	0.64	3	80	*5.899	0.000

(*) دالة عند مستوى دلالة 0.05 =α

يتضح من الجدول رقم (15) أن المتوسط الحسابي لنقاط الكفاءة لدى أعضاء لجان المراجعة قد بلغ (4.13) بانحراف معياري (0.64)، في حين بلغ المتوسط الفرضي لأداة قياس كفاءة أعضاء لجان المراجعة (3)، وباختبار دلالة الفروق بين المتوسطين بلغت قيمة (t) (5.899) وهى قيمة دالة عند مستوى دلالة α=0.05، حيث إن مستوى الدلالة الإحصائية (0.000)، مما يعني أنه "توجد معوقات تتمثل في نقص كفاءة أعضاء لجان المراجعة مما يؤثر على عمل اللجنة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف الليبية التجارية"، وعليه تُقبل الفرضية البديلة وتُرفض الفرضية الصفرية.

(2) الفرضية الفرعية الثانية: التي تنص على أنه "توجد معوقات تتمثل في عدم التنسيق بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي مما يؤثر على عمل اللجنة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية".

وقد كان التعبير عن هذه الفرضية إحصائيًا على النحو التالي:

الفرضية الصفرية (H0): التي صيغت في صورة الفرض العدم وتنص على أنه "لا توجد معوقات تتمثل في عدم التنسيق بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي مما يؤثر على عمل اللجنة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية".

الفرضية البديلة (H1): التي صيغت في صورة الفرض البديل وتنص على أنه "توجد معوقات تتمثل في عدم التنسيق بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي مما يؤثر على عمل اللجنة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية".

للتحقق من صحة الفرضية الرئيسة للدراسة أُستخدم اختبار (T–test) للتعرف على وجود تنسيق بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية، وذلك على النحو التالي:

جدول (16)

للتعرف على وجود تنسيق بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة
التنسيق بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي	81	3.78	0.83	3	80	*8.421	0.000

(*) دالة عند مستوى دلالة 0.05 =α

يتضح من الجدول رقم (16) أن المتوسط الحسابي لعبارة "التنسيق بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي مما يؤثر على عمل اللجنة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية" قد بلغ (3.78) بانحراف معياري (0.83)، في حين بلغ المتوسط الفرضي لأداة قياس التنسيق بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي (3)، وباختبار دلالة الفروق بين المتوسطين بلغت قيمة (t) (8.421) وهي قيمة دالة عند مستوى دلالة α=0.005، حيث إن مستوى الدلالة الإحصائية (0.000)، مما يعني أنه "توجد معوقات تتمثل في عدم التنسيق بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي مما يؤثر على عمل اللجنة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية"، وعليه تقبل الفرضية البديلة وترفض الفرضية الصفرية.

(3)الفرضية الفرعية الثالثة: التي تنص على أنه "توجد معوقات تتمثل في غياب التواصل الفعال بين لجان المراجعة وباقي اللجان ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مما يؤثر على عمل اللجنة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف التجارية الليبية".

وقد كان التعبير عن هذه الفرضية إحصائيًا على النحو التالي:

الفرضية الصفرية (H0): التي صيغت في صورة الفرض العدم وتنص على أنه "لا توجد معوقات تتمثل في غياب التواصل الفعال بين لجان المراجعة وباقي اللجان ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مما يؤثر على عمل اللجنة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف الليبية التجارية".

الفرضية البديلة (H1): التي صيغت في صورة الفرض البديل وتنص على أنه "توجد معوقات تتمثل في غياب التواصل الفعال بين لجان المراجعة وباقي اللجان ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مما يؤثر على عمل اللجنة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف الليبية التجارية".

للتحقق من صحة الفرضية الرئيسة للدراسة أُستخدم اختبار (T-test) للتعرف على المهام التي تؤدي إلى زيادة التواصل بين لجان المراجعة ومجلس الإدارة التنفيذية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية، وذلك على النحو التالي:

جدول (17)

للتعرف على المهام التي تؤدي إلى زيادة التواصل بين لجان المراجعة ومجلس الإدارة التنفيذية

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة
المهام التي تؤدي للتواصل بين لجان المراجعة والإدارة	81	4.04	0.71	3	80	*13.200	0.000

(*) مستوى الدالة عند مستوى دلالة α=0.05

يتضح من الجدول رقم (17) أن المتوسط الحسابي للنقاط "التي تؤدي للتواصل الفعال بين لجان المراجعة وباقي اللجان ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مما يؤثر على عمل اللجنة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية" قد بلغ (4.04) بانحراف معياري (0.71)، في حين بلغ المتوسط الفرضي لأداة قياس الاعتماد على التواصل الفعال بين لجان المراجعة وباقي اللجان ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (3)، وباختبار دلالة الفروق بين المتوسطين بلغت قيمة (t) (13.00) وهي قيمة دالة عند مستوى دلالة α=0.05، حيث إن مستوى الدلالة الإحصائية (0.000)، مما يعني أنه "توجد معوقات تتمثل في غياب

التواصل الفعال بين لجان المراجعة وباقي اللجان ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مما يؤثر على عمل اللجنة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف الليبية التجارية"، وعليه تقبل الفرضية البديلة وترفض الفرضية الصفرية.

(4) الفرضية الفرعية الرابعة: التي تنص على أنه "توجد معوقات تتمثل في عدم تقييم لأعمال لجان المراجعة وكل عضو فيها مما يؤثر على عمل اللجنة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف التجارية الليبية".

وقد كان التعبير عن هذه الفرضية إحصائيًا على النحو التالي:

الفرضية الصفرية (H0): التي صيغت في صورة الفرض العدم وتنص على أنه "لا توجد معوقات تتمثل في عدم تقييم لأعمال لجان المراجعة وكل عضو فيها مما يؤثر على عمل اللجنة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف الليبية التجارية".

الفرضية البديلة (H1): التي صيغت في صورة الفرض البديل وتنص على أنه "توجد معوقات تتمثل في عدم تقييم لأعمال لجان المراجعة وكل عضو فيها مما يؤثر على عمل اللجنة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف الليبية التجارية".

للتحقق من صحة الفرضية الرئيسة للدراسة أُستخدم اختبار (T-test) للتعرف على النقاط التي تقوم بها لجان المراجعة لتقييم عملها والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية التجارية الليبية، وذلك على النحو التالي:

جدول (18)

للتعرف على النقاط التي تقوم بها لجان المراجعة لتقييم عملها

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة
تقييم عمل لجان المراجعة	81	3.76	0.81	3	80	*8.492	0.000

(*) مستوي الدالة عند مستوى دلالة α=0.05

يتضح من الجدول رقم (18) أن المتوسط الحسابي للنقاط التي تقوم بها لجان المراجعة لتقييم عملها قد بلغ (3.76) بانحراف معياري (0.81)، في حين بلغ المتوسط الفرضي لأداة قياس النقاط التي تقوم بها لجان المراجعة لتقييم عملها (3)، وباختبار دلالة الفروق بين المتوسطين بلغت قيمة (t) (8.492) وهي

قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$، حيث إن مستوى الدلالة الإحصائية (0.000)، مما يعني أنه "توجد معوقات تتمثل في عدم تقييم لأعمال لجان المراجعة وكل عضو فيها مما يؤثر على عمل اللجنة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف الليبية التجارية"، وعليه تقبل الفرضية البديلة وترفض الفرضية الصفرية.

3.3.9. نتيجة اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال مقارنة نتائج التحليلات الإحصائية للدراسة (الاستنتاجات العملية) بفرضياتها (الاستنتاجات النظرية) أو ما يسمى بالاستقراء، يمكننا القول بوجود معوقات تؤثر سلبا على عمل لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، بمعنى قبول جميع الفرضيات التي تنص على أنه "**توجد معوقات تواجه لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية**".

10. النتائج والتوصيات.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على المعوقات التي تواجه لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية الخاضعة للدراسة.

ولتحقيق ذلك أُجريت دراسة ميدانية للحصول على البيانات الأولية حول موضوع الدراسة، ومن خلال تحليل البيانات المجمعة بواسطة الاستبانة تم التوصل لمجموعة من النتائج، وبناء عليها ستقدم المقترحات التي تراها الباحثة، والتي يؤمل في أن تسهم في حل مشكلة الدراسة.

1.10. نتائج الدراسة.

سنقوم بعرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وذلك بعد أن تم تحليل البيانات واختبار الفرضيات الفرعية لهذه الدراسة؛ وذلك من أجل الوصول لمعرفة: هل يوجد معوقات تواجه لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية؟ ولقد تم التوصل إلى إثبات الفرضية الرئيسة لهذه الدراسة وهي:

"**توجد معوقات تواجه لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية**".

وبناء على الجانب النظري لهذه الدراسة والجانب الميداني، يمكن أن نلخص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في الآتي:

1. أظهرت النتائج أن هناك مجموعة من المعوقات التي تواجه لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وذلك وفقا للأبعاد التي طُرحت في هذه الدراسة وهي (كفاءة أعضاء لجان المراجعة، والتنسيق بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي، والتواصل بين لجان المراجعة ومجلس الإدارة بالمصرف، وتقييم لجان المراجعة لعملها) وقد كانت بالمصارف التجارية جميعها مرتفعة المستوى.
2. أظهرت نتائج الدراسة وجود معوقات تتمثل في نقص كفاءة أعضاء لجان المراجعة مما يؤثر على عمل اللجنة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف التجارية الليبية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات ما بين (3.99–4.26)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.73–0.87)، وبينت النتائج وفقا لهذا البعد أن لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية لا تقوم بدارسة القوائم المالية السنوية قبل اعتمادها ونشرها، كذلك لا تقوم لجنة المراجعة بمراجعة السياسات المحاسبية المتبعة في المصارف التجارية الليبية، أيضا لا تتأكد لجنة المراجعة من مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف، ولا يوجد قدرة لدى أعضاء لجنة المراجعة على التعامل مع وسائل الاتصال الحديثة.
3. بينت نتائج الدراسة وجود معوقات تتمثل في عدم التنسيق بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي مما يؤثر على عمل اللجنة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية، حيث بينت أن المتوسطات الحسابية للتنسيق بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي قد تراوحت ما بين (3.62–3.89)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.90–1.02)، وبينت النتائج وفقا لهذا البعد أن لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية لا تقوم بدارسة خطاب المراجع الخارجي للإدارة وتوصياته، ولا تتأكد لجنة المراجعة من التزام الإدارة المالية بالمبادئ المحاسبية المبوبة والمتعارف عليها عند إعداد القوائم المالية، ولا تقوم لجنة المراجعة . وفقا للنتائج . بمناقشة المراجع الخارجي في القوائم التي تمت مراجعتها وإبداء الرأي حيالها، ولا تقوم لجان المراجعة كذلك بفحص تقرير المراجع للتأكد من النزاهة والحيادية والإفصاح الشامل عن المعلومات، وأيضا لا تقوم لجنة المراجعة بالتحقق من المعلومات غير المالية الملحقة بالقوائم المالية التي تمت مراجعتها من قبل المراجع الخارجي.
4. بينت نتائج الدراسة وجود معوقات تتمثل في غياب التواصل الفعال بين لجان المراجعة وباقي اللجان ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مما يؤثر على عمل اللجنة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف الليبية التجارية، حيث بينت أن المتوسطات الحسابية لمهام التواصل بين لجان المراجعة ومجلس الإدارة قد تراوحت ما بين (3.94–4.21)، بانحرافات

معيارية تراوحت ما بين (0.73–0.90)، و بينت النتائج وفقا لهذا البعد أن لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية لا تهتم بمراجعة القوائم المالية المعدة من قبل إدارة المصرف ومدى ثباتها في تطبيق المبادئ المحاسبية، كذلك لا تهتم لجنة المراجعة بمعرفة الصعوبات التي تواجه إعداد القوائم المالية في الوقت المناسب، ووفقا للنتائج لا تهتم لجنة المراجعة بمناقشة مدى التزام إدارة المصرف بمعايير المحاسبة الدولية، ولا تهتم لجنة المراجعة بالتحقق من التزام الإدارة بضمان كفاية أساليب الرقابة الداخلية، ولا تهتم لجنة المراجعة كذلك بمناقشة الإدارة في كيفية إعداد القوائم المالية السنوية للمصرف والملاحظات والتفسيرات الملحقة بها.

5. بينت نتائج الدراسة وجود معوقات تتمثل في عدم تقييم لأعمال لجان المراجعة وكل عضو فيها مما يؤثر على عمل اللجنة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف التجارية الليبية، حيث بينت أن المتوسطات الحسابية للنقاط التي تقوم بها لجان المراجعة لتقييم أعمالها قد تراوحت ما بين (3.28–4.01)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.91–1.36)، و بينت النتائج وفقا لهذا البعد أن لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية لا تهتم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالمصرف، كذلك لا يهتم عضو لجنة المراجعة باتخاذ الإجراءات اللازمة بحماية سمعته التي توصل إليها من خلال سنوات الخبرة التراكمية خلال مدة عضويته، وأيضا إن لجنة المراجعة . وفقا للنتائج . لا تهتم بالمقارنات الدولية بين العمل الفعلي والاختصاصات المحددة في قرارات التشكيل، ولا تسعى لجان المراجعة إلى تحديث خبراتها بالاطلاع على النشرات الدولية الخاصة بلجان المراجعة، ولا تقوم لجان المراجعة بالتأكيد المستمر على قدرة أعضاء اللجنة الخاصة باستخدام وسائل التواصل بشكل عام.

2.10. التوصيات.

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في حل مشكلة الدراسة.

1. اختيار أعضاء لجنة المراجعة بتركيز وعناية، وألا تكون هناك مصلحة في عملية اختيارهم، وأن تكون لدى لجنة المراجعة الخبرة الكافية في المجال المصرفي وإعداد القوائم والتقارير المالية وفقا للمبادئ المتعارف عليها.
2. على لجنة المراجعة أن تبذل العناية الكافية؛ لكي تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف التجارية الليبية.

3. على لجنة المراجعة أن تقوم بتطوير خبراتها وقدراتها من خلال الاطلاع على النشرات الدولية الخاصة بلجان المراجعة.
4. على عضو لجنة المراجعة أن يهتم باتخاذ الإجراءات اللازمة بحماية سمعته التي وصل إليها من خلال سنوات الخبرة التراكمية خلال مدة عضويته.
5. على لجنة المراجعة التحقق من التزام الإدارة بضمان كفاية أساليب الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.
6. أن تقوم لجان المراجعة بفحص تقرير المراجع؛ وذلك من أجل التأكد من النزاهة والحيادية والإفصاح الشامل عن المعلومات، وأن تقوم بالتحقق من المعلومات غير المالية الملحقة بالقوائم المالية التي تمت مراجعتها من قبل المراجع الخارجي.
7. العمل على توفير التنسيق بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي؛ لزيادة فاعلية دور هذه اللجان بالمصارف التجارية الليبية.

المراجع العربية

الكتب:

- توماس، وليم وهنكي، إمرسون. (1989)، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب: حجاج، أحمد حامد؛ سعيد، كمال الدين، دار المريخ، الرياض.
- السقا، السيد أحمد وأبو الخير، مدثر طه، (2002)، مشاكل معاصرة في المراجعة، الناشر: كلية التجارة، جامعة طنطا.
- سليمان، محمد مصطفى. (2006)، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الناشر: الدار الجامعية، الإسكندرية.
- الصبان، محمد سمير وسليمان، محمد مصطفى. (2005)، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الناشر: الدار الجامعية، الإسكندرية.
- غالي، جورج. (2003)، تطور مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، الناشر: الدار الجامعية، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية التجارة.

الدوريات:

- أحمد، مزمل عوض طه. (2016)، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح–دراسة ميدانية، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين: 5 (19): 277–305.
- إسماعيل، مجبل دواي. (2014)، أثر أساليب المحاسبة الإبداعية في موثوقية المعلومات المحاسبية –بحث تطبيقي في أحد المصارف الحكومية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية: 16 (3): 240–254.

- جعارة، أسامة عمر وآخرون. (2015)، أثر إدراك الماليين لممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفق النقدي: دراسة ميدانية على عينة من الشركات الصناعية العامة الأردنية، مجلة كلية المال والأعمال، الجامعة الأمريكية، مأدبا، الأردن.
- حمادة، رشا. (2010)، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية–دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية: 26 (2): 87–118.
- خشماوي، علي والدوسري، محسن. (2008)، المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارستها ونتائجها، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، عمان، الأردن، www.Sabq8.org ديوان المحاسبة الكويتي.
- الرحيلي، عوض بن سالمة. (2008)، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات حالة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، الرياض– المملكة العربية السعودية، المجلد (22)، العدد (1)، ص179_217.
- الزعبي، علي الفلاح والحريري، ماجد. (2007)، دور وأهمية الإبداع المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية الاقتصادية في مؤسسات المال والأعمال الأردنية، بحث علمي مقدم إلي المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة فيلادلفيا 4–5 تموز.
- السرطاوي، عبد المطلب وآخرون. (2013)، أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح–دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية): 27 (4): 820–846.
- الشرع، علاء حسن كريم. (2017)، دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة العراقية–دراسة تطبيقية على عينة من شركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية: 7 (1): 160–187.
- عيسى، شقبقب ويحي، زغار (2015)، فعالية لجان المراجعة للحد من آثار المحاسبة الإبداعية، مجلة المؤسسة (4):
- الفتلاوي، ليلي والمشهداني، بشرى. (2012)، المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها، مجلة الإدارة والاقتصاد: 93 (35): 26–56.
- محمود، ناهد فتحي بو سمرة. (2017)، دور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة، دراسة استكشافية على المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازى، ليبيا.
- المعتاز، إحسان صالح و Higson Andrew. (2002)، مدى فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية، بحث مقدم لمؤتمر المحاسبة الأول، "دور مهنة المحاسبة في حماية الاستثمارات وتنميتها" المنظمون: الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالتعاون مع الاستشاريين الدوليين بالشرق الاوسط، الرياض– المملكة العربية السعودية، 7 –8 أكتوبر.
- موسي، فتحي، يوسف، منصو، الجازوي، صالح(2021) " الاتجاهات الحديثة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، دراسة نظرية تحليلية ، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ، العدد 18 اغسطس 2021 المجلد الخامس

الدراسات غير المنشورة:

- الآغا، عماد سليم. (2011)، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية: دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.
- بالحسن، سليمان. (2012)، أثر لجان المراجعة على كفاءة فاعلية المراجعة وجودة المعلومات بالتقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
- الصوص، إياد سعيد محمود. (2012)، مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي –دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- عبد الحليم، أحمد حامد محمود. (2012)، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح–دراسة تطبيقية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية.
- عبد الفتاح، سعد توفيق أحمد. (2013)، علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية–دراسة اختبارية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، جمهورية مصر العربية.
- قطيشات، عادل خليل علي. (2010)، مدى توفر الشروط الإلزامية لتحسين فاعلية لجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، قسم المحاسبة، الأردن.
- كانه، محمد موري. (2014)، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في ضوء حوكمة الشركات مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المسجلة في السوق المالية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- ليبسيس إيمان، (2019) ، مساهمة أخلاقيات مهنة المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الجزائر: دراسة ميدانية في ولاية ورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصد مرباح ، الجزائر .
- النعاس، إبراهيم أحمد محمد. (2007)، إدارة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة الليبية–دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.
- نفاع، علاء مصطفى. (2015)، أثر التزام المدقق الخارجي الأردني بالإجراءات التحليلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جرش، الأردن.
- الهندي سيف الدين فوزي ،(2016) ، مدى استخدام مدققي الحسابات القانونية للإجراءات التحليلية في أكتشاف المحاسبة الإبداعية :دراسة تطبيقة في غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة والتمويل ،جامعة غزة .

مصادر أخرى:

- القطاع المصرفي الليبي، (2010) "دليل حوكمة الشركات".

المراجع الاجنبية

1- Mulford, C.W., & E.E. Comiskey,(2002)"The Financial Numbers Game: Detecting Creative Accounting Practice", New York, John Wiley & Sons, Inc

2- Paul Olojede & Olayinka Erin,(2021) " Corporate governance mechanisms and creative accounting practices: the role of accounting regulation" international Journla of Disclosure and Goverrnance Volume 18 pages 207-222

3- Stolowy, Hervé and Breton, Gaétan ,(2004), Accounting Manipulation: A literature Review and Proposed Conceptual Framework, The Review of Accounting and Finance, Vol .3, No 1, PP: 5 – 65

Obstacles facing audit committees in limiting creative accounting practices

"A field study on Libyan commercial banks"

Amira Al-Araibi[1], Nabil Al-Araibi[2], Emad Al-Barghathi[3]

[1] Researcher In Accounting bank ,Unit Benghazi, Libya

[2,3] Department of Accounting, Faculty of Economy, University of Benbhazi, Libya

Abstract

This study aims to identify the obstacles that face members of audit committees in limiting creative accounting practices in Libyan commercial banks. For the purpose of achieving the objective of this study, the deductive approach was followed, and a questionnaire was designed as a tool for data collection, and the study population consisted of three categories: the first category represented the chairmen and members of the audit committees in the Libyan commercial banks, the second category represented the internal auditors in the Libyan commercial banks, and the third category represented the Accountants in commercial banks. One of the most important findings of the study is the existence of obstacles facing audit committees in limiting creative accounting practices in Libyan commercial banks. Efficiency HAudit committee membersimportant role in Committee performance of its duties, And Reducing creative accounting practices in Libyan commercial banks The study also showed the existence of obstacles represented in the lack of coordination between the audit committees and the external auditor, and the results of the study also showed the existence of obstacles in the absence of effective communication between the audit committees and the rest of the committees, the board of directors and the executive management, which limits the work of the committee, as the committee is not interested in applying international accounting standards in the bank.

key words: Modern trends , competitive advantage , governance-Internal audit, Value Added